مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

مبررات للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

الباحث

ا. د. نوري رشيد نوري
كليـة القانـون ـ جـامـعـة كربلاء

علي ضياء حسين
طالب دكتوراه ـ فرع ـ القانون لعام
كليـة القانـون ـ جـامـعـة كربلاء

الخلاصة

يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي، وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي وجد فيها فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها ، وتظهر أهمية البحث من خلال بيان أهمية التمويل الخارجي بشكل كبير في الوقت الحالي، إذ إن العالم يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة، كما يعد العنصر الأساس للنشاطات الاقتصادية المعاصرة لأن التمويل يقوم بتوفير المتطلبات النقدية للنشاطات الاقتصادية من اجل استمرار هذه النشاطات وتوسيعها، لذلك يتطلب توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية من أجل بناء مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القائمة ، وتكمن مشكلة البحث في بيان أهمية التمويل الدولي لكل من الدول المقترضة والدول المقرضة وانعكاساته على الاقتصاد العلمي ، ويعتمد البحث على المنهج التحليلي لاتفاقيات الخاصة بالقروض الخارجية و أيضا للأسباب الحقيقة الداخلية والخارجية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية .

Justifications for developing countries to resort to foreign loans

Abstract

International finance is one of the important topics concerned with the international economy, and it expresses the movement of capital from countries where there is a surplus to countries that have a deficit

according to specific mechanisms, and international finance has evolved through successive stages of time that have given it great importance in the contemporary economy Finance has become one of the basic components for the development of productive forces The importance of the research is shown by demonstrating the importance of external financing significantly at the present time, as the world is witnessing extensive international economic relations, and it is the main element of contemporary economic activities because financing provides the monetary requirements for economic activities in order to continue and expand these activities, so it requires the provision of the necessary financing for activities .The research problem lies in the statement of the importance of international financing for both borrowing countries and lending countries and its implications on the scientific economy, and the research depends on the analytical approach to agreements on external loans and also for the real internal and external reasons for the resort of developing countries to foreign loans.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَكَ لاَّ عِلْمَ لَنا الأ مَا عَلمْتنّا انْكَ أنْتَ العْلِيُم ٌ الَحَكِيُم ْ[1]﴾

أولا موضع البحث : يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي، وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي وجد فيها فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها ، وايضا موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، لأن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا في الدول النامية. و تلجأ الدول الى القروض الخارجية عندما تكون بحاجـة إلى رؤوس أمـوال، وعدم كفاية الإيرادات الداخلية وعدم كفاية المدخرات

الوطنية، كذلك تلجأ للقروض الخارجية عند حاجة الدولة إلى عملات أجنبية، أو من أجل الحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية وسلع استهلاكية ضرورية لتلبية حاجة السوق الداخلية .

ثانيا أهمية البحث : تظهر أهمية البحث من خلال بيان أهمية التمويل الخارجي بشكل كبير في الوقت الحالي، إذ إن العالم يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة، كما يعد العنصر الأساس للنشاطات الاقتصادية المعاصرة لأن التمويل يقوم بتوفير المتطلبات النقدية للنشاطات الاقتصادية من اجل استمرار هذه النشاطات وتوسيعها، لذلك يتطلب توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية من أجل بناء مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القائمة[2] ، كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج .

ثالثا إشكالية البحث : تكمن مشكلة البحث في بيان أهمية التمويل الدولي لكل من الدول المقترضة والدول المقرضة وانعكاساته على الاقتصاد العلمي ، وايضا تكمن المشكلة في معرفة الأسباب الحقيقة الداخلية والخارجية للجوء الدول النامية الى **القروض الخارجية** من الجهات الدولية مثل صندوق النقد الدولي او من قبل الجهات الدولية المحلية مثل المصارف الأجنبية .

رابعا منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي لاتفاقيات الخاصة بالقروض الخارجية و أيضا للأسباب الحقيقة الداخلية والخارجية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

خامسا هيكلية البحث : سوف نتناول البحث في مبحثين تتناول مختلف جوانب الموضوع ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، إذ يتناول المبحث الاول (أهمية التمويل الدولي) من خلال مطلبين، يتناول المطلب الاول (أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة و للدول المتلقية) ، في حين يناقش المطلب الثاني (التأثير الاقتصادي للقروض الخارجية) ، اما المبحث الثاني فيعالج (اسباب اللجوء الدول النامية الى القروض الخارجية) بمطلبين ، يدرس الاول (الاسباب الداخلية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية) ويتعرض المطلب الثاني الى (الاسباب الخارجية لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية وراي صندوق النقد الدولي) .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

المبحث الأول: أهمية التمويل الدولي

يعد التمويل أحد أهم الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها من قبل دول العالم اجمع من اجل التنمية ، لذا يلجأ كل بلد إلى وضع سياسات للتمويل من اجل القيام بالنشاط الاقتصادي الاستثماري في مشاريع التنمية التي تحتاجها البلدان كل حسب قدراته التمويلية لكي ينمو ويتقدم ، وكذلك تعد مشكلة التمويل في البلدان النامية من اعقد المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان، في وقت يسود العالم نظام اقتصادي ونقدي دولي لا يحقق العدالة في التعامل مع البلدان المختلفة في إطار سياسته القائمة على الكيل بمكيالين ، ولذلك فان الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في مجال التنمية تتمثل بالنقص الكبير في رأس المال وفي الخبرات العلمية والفنية أللازمة لاستغلال ما تملكه من الموارد الطبيعية والطاقات البشرية والامكانات الأخرى في هذا المجال ، تعد القروض العامة من الامور الحساسة في مالية اية دولة فالقروض العامة يجب ان تجد لها مبررا واضحا لعقدها وذلك لأثارها المتعددة و المهمة اذ انها تعد في بداية الحصول عليها موردا ماليا للدولة ، ولكن يستتبع في الحصول عليها الزاما برده وفق شروط العقد المتضمن مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، لذا فان الوضع المالي و الاقتصادي للدولة هو الذي يوجد ويخلق فرصة لعقد القرض العام وبالتالي تثار حوله اشكاليات متعددة حول امكانية رد القرض (مبلغ القرض و فوائده) وميعاد تسديده من اجل الوفاء به مثل امكانيات الدولة المالية الحالية و المستقبلية ، الجهة التي يتم الاقتراض منها داخلية كانت ام خارجية ، الاثار المتعددة الجوانب للاقتراض ، فأسباب الاقتراض المعتمدة يجب ان تكون مقنعة ومهمة كحالات التضخم او بالعكس كحالات الكساد او حاجة الدولة لإيرادات مالية مستعجلة لتحقيق اهداف و اغراض مختلفة منها توظيف الأموال في مشاريع تنموية او دفع عجلة الاقتصاد نحو الامام ، وسوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين، يتناول المطلب الاول (أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة و للدول المتلقية) ، في حين يناقش المطلب الثاني (التأثير الاقتصادي للقروض الخارجية)

المطلب الاول أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة وللدول المتلقية

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة ، أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين

معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، والذي يطلق عليه عادة اسم فجوة الموارد المحلية ، في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه خيارات لحل هذا التعارض :

الخيار الأول - هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

الخيار الثاني - هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها). والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول[3] وتختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقترضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ، وسوف نتناول هذا المطب في فرعين نبحث في الأول أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة وفي الثاني أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية

الفرع الأول : أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها من ناحية أخرى. وأن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار[4] ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

1. تحقيق الأرباح الحاصلة عن استثمار رؤوس الأموال في الخارج، كما هو في حالة إقامة الاستثمارات الخارجية أو منح القروض وحصول الفوائد عليها أو بيع العملات في أسواق الصرف الدولية.
2. هيمنة وفرض السيطرة الاقتصادي وحتى السياسية على البلد المستورد لرؤوس الأموال طويلة الأمد في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو حالة تقديم القروض الخارجية من

مصدر معين لفترات طويلة مما يقود إلى ربط البلد المقترض بتبعية مالية واقتصادية للخارج .

3. وجود تسويق العديد من منتجات البلدان وخاصة الصناعية منها إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في الأخيرة.
4. محاولة تصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها
5. تشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في النقل والوساطة والتأمين المقاولات ومكاتب الخبرة المختلفة
6. حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي نتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات) .
7. تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم .
8. حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات[5].

الفرع الثاني : أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:

للتمويل الدولي أهمية كبير بالنسبة للدول المتلقية وخاصة النامية منها والتي تعاني من النقص في التمويل ولذا فهي بحاجة ماسة للتمويل الدولي من أجل تعزيز مدخراتها المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية[6]، وأيضا تسعى كل دولة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، لذا تلجأ الدول في ظل عدم كفاية مدخراتها من تحقيق النمو المرغوب إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية الاقتصادية كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه إذ كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه. كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى[7]، كما يعتبر التمويل الدولي ضروري للكثير من الدول من أجل تحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

1. اقامة مشروعات انتاجية وتوسيعها وتجديد وتحديث رأس المال المستخدم، وهذا ما قد يؤدي إلى رفع معدلات النمو داخل الدولة و ضمان تشغيل المشروعات الإنتاجية باستيراد مستلزمات الإنتاج.
2. دعم الاستهلاك المحلي في ظل الزيادة السكانية الكبيرة خاصة في الدول النامية، هذا ما يؤدي إلى ورفع مستويات معيشة الأفراد.
3. الحاجة إلى التوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة والتي يعجز الاقتصاد المحلي عن تأمينها بسبب النقص في الأموال
4. تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و رفع مستوى معيشة السكان[8].
5. مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

ويرى الباحث انه إذا كانت الموارد المحلية للدولة غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن الدولة ستلجأ إلى مصادر التمويل الدولي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها) والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعندما تحدد الدولة معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار.

المطلب الثاني : التأثير الاقتصادي للقروض الخارجية

تظهر أهمية التمويل الدولي في التنمية وتطوير الاقتصاديات النامية، نظراً للتطورات التي شهدتها حركة رأس المال على الصعيد العالمي ، إذ تعكس هذه التطورات التوجهات الاقتصادية والسياسية لمراكز الاقتصاد الرأسمالي، التي تتضمن تحرير وتنشيط وتنمية حركة رأس المال على الصعيد العالمي وقد تصاعد الاهتمام بمسائل التمويل ومصادرها بشكل واسع واستثنائي وذلك بسبب أهمية التمويل للنشاط الاقتصادي ودور مصادر التمويل في حشد المدخرات وتوفير الأموال اللازمة لتوسع أو قيام الوحدات الاقتصادية من جهة وكذلك لمواكبة التعاون المتعاظم بين بلدان العالم على الصعيد الاقتصادي بجانبية التجاري والمالي من جهة أخرى فلم يعرف العالم درجة من التداخل الأقتصادي كما يعرفه الآن، حيث بدأنا ندخل بعصر العولمة بعد انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة على خارطة الاقتصاد الدولي ، وسوف نتناول هذا المطب في فرعين نبحث في الأول تعريف القروض الخارجية وفي الثاني التأثير الاقتصادي للقروض الخارجية على مستوى العالم .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

الفرع الاول: تعريف القروض الخارجية

لقد عرفة **القروض الخارجية** بمجموعة من التعاريف ومنها ما يلي :

1. بأنها اتفاق بين الحكومة أو احدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام اعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض[9].
2. هي القروض التي تقدمها حكومة او منظمة بلد لبلد أخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهذه القروض تمثل التزامات خارجية على البلد المتلقي لهذه القروض ، أي يتعهد بردها وبدفع فائدة يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض[10]
3. . تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة [11] يستبعد المفهوم السابق للاقتراض الخارجي القروض التي تكون مدتها أقل من السنة، كما يستبعد في هذا التعريف الديون غير المضمونة من طرف الحكومات
4. وهي عبارة عن الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول ، بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، على وفق ظروف السوق ،مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها ، وذلك على وفق شروط متفق عليها[12]
5. هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض.[13]
6. أنها ات المبالغ المالية التي تحصل عليها الدول النامية من دولة أخرى أو عن طريق الهيئات والمؤسسات الدولية الخاصة ، على أن يتعهد البلد النامي على سداد هذه القرض في حدود مدة زمنية معينة مع تحديد حجم الفوائد المترتبة على هذا القرض[14].
7. اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد الدين خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين.

8. عقد تلتزم بمقتضاه مؤسسة أو شركة مالية أو مصرفية بإقراض الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة (المحلية أو المرفقية) مبلغ من المال مقابل تعهد الدولة أو الشخص المعنوي العام، بإعادة مبلغ الدين عند حلول الأجل المحدد لذلك[15]
9. عقد تحصل بمقتضاه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة على مبالغ مالية من أحد أشخاص القانون الخاص أو الهيئات الخاصة الدولية أو من الدول الأخرى مقابل تعهدها بردها، إضافة إلى فوائد سنوية محددة عند استحقاقها[16]
10. معاهدة يتم بموجبها تسليف الدولة مبلغ من النقود لمدة محددة[17].

كما يعرفها البنك الدولي على أنها : ((الموارد [الحقيقة أو المادية] التي يمكن حصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع أو خدمات))[18] .

ويمكن إعطاء تصور لخلاصة التعاريف أعلاه وكما يلي:

1. القروض الخارجية يكون الاكتتاب فيها من قبل الافراد المقيمين في خارج الدولة أي بتم تمويل القروض الخارجية من المدخرات الأجنبية ، وغالبا ما تضع الدولة المقترضة على سندات هذه القروض بعض الضمانات والمزايا بالإضافة للفوائد، و عادة ما تكون الفوائد قليلة نسبيا في القرض الداخلي مقارنة بالفوائد التي تمنح في القرض الخارجي وذلك لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب (الأفراد والمؤسسات الدولية) على منح الائتمان للدولة المقترضة وبالتالي الاكتتاب في القرض الخارجي ، والقروض الخارجية يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من خارج الدولة (رعايا أجانب، دول، منظمات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي ، تعقدها الحكومة في الأسواق الخارجية، أي أن المكتتبين في هذا القرض هم من الأجانب سواء كانوا أفرادا، أو مؤسسات مالية دولية وإقليمية . بمعنى اخر تعني حصول الدولة على مبالغ مالية من دول اوهيئات او منظمات دولية
2. القروض الخارجية تحقق للدولة الحاصلة عليه قوة شرائية بالعملات الاجنبية، يسهل عملية تمويل التنمية الاقتصادية ، بمعنى اخر تعني القروض الخارجية مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية. بالعملة الأجنبية ويتضمن الفائدة مع تحديد فترة الاستحقاق وذلك بهدف تطوير مشاريع البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية الوطنية.

إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية.[19] والقروض التي تحصل عليها الدولة من

مختلف جهات الإقراض الأجنبية وبأشكال متعددة، تجعل ملكية الأصول المختلفة التي مول إنشاؤها بها ملكية وطنية وليست أجنبية، ولا يترتب على هذا النوع من القروض تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب أو لهيئات الإقراض الأجنبية على هذه الأصول

3. يحتل هذا المورد موقعا مهما بالنسبة للبلدان النامية والذي يخصص للاستهلاك والاستثمار ويمكن أن يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المتلقي فيما لو احسن استخدامه.
4. للاقتراض الخارجي أهمية كمصدر تعتمد عليه الكثير من الدول كوسيلة التمويل الموازنات الحكومية، إلى جانب عده مصادر يتم الاعتماد عليه بصورة شبه اعتيادية في المالية المعاصرة نتيجة للمتغيرات المالية والاقتصادية والسياسية، ونتيجة لهذه الأهمية فقد أنشأت العديد من المنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة التي يعمد نشاطها على تقديم وسائل التمويل الدولية من الاقتراض والمنح و المساعدات، وقد تعددت بشكل كبير مؤسسات التمويل الدولي وتزايد نشاطها وأثارها الناجمة عن ذلك في العديد من دول العالم[20] .

الفرع الثاني التأثير الاقتصادي للقروض الخارجية على مستوى العالم :

أن منظومة مصادر التمويل متعددة الجوانب مختلفة الأبعاد فأنها تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها أي بنوع وفاعلية النظام المالي وتقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل مصرفية ومصادر تمويل غير مصرفية أي أن هيكل النظام المالي يعتمد على النظام المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي او على نظام السوق المالي لتمويل النشاط الاقتصادي واعتماد اي من هذين النظامين لا يعني بديل عن الأخر بل من المفترض ان يكمل احدهما الأخر وهذا يظهر واضحاً في البلدان المتقدمة

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فان انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك. وبالتالي يجب توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع والخدمات وحركة الاستثمار الدوليين وأي قصور في المستوى المطوب من السيولة يعني انكماش في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، مما يسئ إلى معدل النمو والصادرات العالمية ويؤدي بالتالي إلى عدم استقرار نظام النقد الدولي[21].

تعتبر القروض الخارجية من اكبر أنواع المدخرات الخارجية (مصادر التمويل الخارجية) المتدفقة الى الدول النامية، والتي نمت بشكل متسارع جداً منذ نهاية السبعينات والى يومنا هذا ، حيث تعد القروض الخارجية من مصادر التمويل الدولي المهمة، تلجا الدولة إلى مثل هذه القروض في حالة قصور الموارد المحلية، ويترتب على هذه القروض فوائد، يجب على الحكومات في هذه الدول أن تقوم باسترجاعها مع قيمة القرض خلال فترة زمنية معينة[22]، اي هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة ، وفي حقيقة الأمر هناك كثير من الاجتهادات والاقتراحات التي تناولت وضع تعريف الاقتراض الخارجي وهذه الاجتهادات كانت على قسمين القسم الأول كان من قبل الباحثين والاقتصاديين والخبراء إما القسم الأخر فكان من قبل المنظمات الدولية المهتمة بمشكلة المديونية .

المبحث الثاني اسباب لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

القروض الخارجية هي احد مصادر التمويل الخارجي، يرغب البلد بموجبه في الحصول على موارد مالية من جهة خارجية مانحة، لتمويل عجز الموازنة ويتعهد البلد بتسديد المبلغ على شكل أقساط وبفائدة محددة وفقا لشروط متفق عليها سلفا، ومن هذا المفهوم يتضح ان الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة لتحقيق أهداف متعددة؛ وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد، ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية حتى يتم تحصيل الضرائب، حيث ان مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تمامًا مع مواعيد النفقات الجارية؛ إذ ان هناك تباطؤًا زمنيًا بين تدفق الإيرادات وتدفق النفقات، وبشكل عام يكون تدفق الإيرادات أبطأ من تدفق النفقات[23]، و تضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية عملت على تفاقم الأزمة، فعلى المستوى الداخلي أدى سوء توظيف الأموال المقترضة وتهريبها والاهتمام بالصناعة على حساب الزارعة إلى تفاقم الأزمة. أما على المستوى الخارجي فتتمثل أهم أسباب المديونية في ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتبر أهم صادرات الدول النامة عموما ومنها الدول العربية - إضافة إلى التضخم الركودي[24]، وسوف نتناول هذه المواضيع في مطلبين نبحث في الأول منهما عن اسباب

الداخلية للجوء الى القروض الخارجية وفي الثاني الاسباب الخارجية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية وراي صندوق النقد الدولي فيها .

المطلب الأول الاسباب الداخلية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

ان حاجة الدولة للعملة الأجنبية ، وتزايد الاقتراض الخارجي لمعظم الدول النامية مع تفاقم فجوة النقد الأجنبي وان ندرة رأس المال النقدي يؤدي إلى أزمة التمويل والدين الخارجي وذلك بسبب قلة حجم المدخرات المحلية ، وجوهر مشكلة التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية سببه وجود قصور في معدلات الادخار المحلية ، لذلك صار الاعتماد في هذه البلدان على القروض الخارجية ، ومن هنا بدأت مشكلة الديون تأخذ حيزا كبيرة في الأدبيات الاقتصادية [25]، وكذلك تزايد الالتزامات الحكومية تجاه العالم الخارجي، وان غياب المؤسسات الدستورية الديمقراطية في معظم البلدان النامية وسوء ادارة الاقتصاد الوطني من ثم زيادة العجز المالي. بسبب تفشي الفساد الاداري في الاجهزة الحكومية وغياب الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية لاسيما حرية الصحافة والتعددية الحزبية[26]، وسوف نتناول هذا المطب في فرعين نبحث في الأول الأسباب الاقتصادية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية وفي الثاني الأسباب الأخرى.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

تتمثل الاسباب الاقتصادية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية بما يلي :

1. **اهمال القطاع الزراعي:**

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي يشكلها القطاع الزراعي كجزء من الاقتصاد الوطني في عدد من الدول العربية، إلا انه لم يحض بالاهتمام الجدي، إذ أهملت الزراعة، لان الحكومات اعطت الاولوية للاستثمارات الصناعية تحت تأثير موجة التصنيع، حيث ساد الاعتقاد لدى مخططي التنمية طيلة العقود الماضية من عمر التنمية في الدول العربية، وأنّ التصنيع وحده القادر على تحقيق اهداف التنمية تاركين خلفهم أحد أهم القطاعات الاقتصادية، وهو قطاع الزراعة، الامر الذي ترتب عليه فجوة غذائية كبيرة نسبيا[27]. وإهمال تنمية القطاع الزراعي المنتج للسلع الغذائية (الحبوب) ، وبالتالي زيادة اعتمادها على الخارج ، وكانت القروض الخارجية هي مصدر تمويل واردات الحبوب[28]

2. **عدم وجود بيئة جاذبة لراس المال وهروبه نحو الخارج:** أن التجارب السالفة للحكومات

المختلفة تؤثر في قرار أصحاب رؤوس الأموال، مثل التأميم والمصادرة والأخطار السياسية والانقلابات العسكرية وتغيير نظام الحكم تؤدي بالضرورة الى تفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج تجنبا لهذه الأخطار. وأن البيئة الملائمة أو الجاذبة لراس المال تتمثل في توفر العوامل السياسية و التوجهات الاقتصادية والاجتماعية[29]. وان من الاسباب التي تساعد على تهريب رؤوس الاموال العربية الى الخارج هو افتقار العديد من الدول الى البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء، وطرق، وجسور، واسطول للنقل البحري، والجوي[30]، وكذلك أيضا ان الاموال العربية الموظفة في الخارج تكون معرضة الى الاخطار. وخير دليل على ذلك هو الانتكاسة التي تعرضت لها الاموال العربية بعد احداث ايلول (سبتمبر) 2001، حيث جمدت قسم من هذه الاموال بادعاء انها اموال مشبوهة[31].

ويرى الباحث ان سبب هروب رأس المال العربي إلى محدودية فرص الاستثمار المحلية والمناسبة ، وأيضا ان تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج عاملاً هاماً في نشوء أزمة الديون العربية الخارجية، ففي الوقت الذي يعاني منه الاقتصاد العربي من مشكلة الديون الخارجية تتعدد فيه الشواهد على وجود مدخرات عربية هامة مودعة أو مستثمرة في الخارج.

3. **مواجهة حالة عجز مؤقت في ميزانية الدولة:** كما في حالة العجز النقدي، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الإيرادات المحلية فضلا عن انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية الدول ،الذي يؤدي إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تراكم الديون[32] ، وقد ظهرت حاجة الاقتصادات العربية (غير النفطية) إلى الاقتراض الخارجي في الربع الأخير من القرن الماضي نتيجة ارتفاع أسعار الموارد (النفط) وما ترتب عليه من ارتفاع السلع المستوردة [33]. وايضا ضعف ومحدودية مصادر التمويل الداخلية التي تتكون من مدخرات القطاع الحكومي والقطاع الخاص، لذا لجأت هذه الدول الى مصادر الاقتراض الخارجي لغرض الحصول على القروض المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية حيث اتبعت الدول النامية أنماطا للاتفاق المبنية على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع و الخدمات بمعدلات تفوق كثيرا إمكانيات الإنتاج المحلي و هذا يشجع الواردات على حساب الصادرات، و لهذا عجزت الإدخارات المحققة محليا عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف[34]،وكان لابد

تغطي من خلال لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالاقتراض من الأفراد الذين يقيمون خارج البلد و الحكومات والمؤسسات المالية الدولية[35]

4. **تلجأ الدولة الى القروض عندما تعجز الانواع الاخرى من الايرادات عن تغطية نفقات الدولة** وعلى وجه الخصوص الضرائب فعندما تكون حصيلة الضريبة اعلى ما يمكن ومعدل الضريبة عند المستوى الذي سيكون فيه اي زيادة في هذا المعدل لها اثار سلبية على الاقتصاد مثل نقص الادخار ومن ثم الاستثمار فلاتجد الدولة بداً الا اللجوء الى القروض[36] ، وان القرض مصدر تلجأ اليه الدولة عندما تعجز مواردها الاخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها او الاستثمارية وبخاصة عندما تصل الضرائب الى حدها الاقصى او لمعالجة وضع اقتصادي معين كحالة التضخم وكذلك عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين بها [37]

ومثلما هناك أسباب تلجأ بموجبها الأول إلى الاستدانة والاقتراض فإن الطرف الأخر (المقرض له من الأسباب الداعية إلى القيام بهذا التصرف، فالأمر إن كان دولة أو مؤسسة دولية أو مصرفاً أو شركة خاصة لا يخرج عن نطاق استثمار الأموال ففي حالة القرض التي يقوم بين دولتين تتحقق مجموعة من النتائج للدولة المقرضة، من زيادة في مستوى الأرباح نتيجة لدفوعات القرض المستحقة مع الفوائد السنوية

و أن قيام حالة الضرورة عنصر مهمة في سبب التجاء الدول إلى الاقتراض و إن كان هذا يعني تكبل الدولة بحالة من المديونية المستقبلية ويمكن أن يضاف لفكرة الضرورة، أن القروض في بعض الحالات تجاوزت مفهوم الضرورة الملجئة إلى الاقتراض سواء أكان الداخلي منها أم الخارجي بسبب الزيادة المطردة لأعباء الموازنة العامة للدولة وعدم كفاية مواردها المحدودة لمواجهة هذه الزياد، و هكذا تتعدد المبررات اللجوء الدول إلى الاقتراض في المالية الحديثة مما يعني أن الإدانة المطلقة للقروض لم يعد أمراً مقبولا[38]

وأخيرا يشهد التاريخ الاقتصادي ان الدول المتقدمة قد حصلت على تمويل اجنبي لمساندة مدخراتها المحلية من مراحل نموها المبكرة، فانكلترا حصلت على قروض من هولندا في القرنين السابع والثامن عشر، ثم اخذت تقرض الكثير من الدول خلال القرنين اللاحقين، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية بعد ان حصلت على قروض في القرن التاسع عشر اصبحت مقرضة في القرن العشرين [39]

الفرع الثاني الأسباب الأخرى للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

1. **الفساد الإداري:** فساد وعدم كفاءة كثير من الأنظمة السياسية في الدول النامية، التي حصلت على قروض ، استغلت في الإنفاق البذخي من قبل الفئات الحاكمة، بمعرفة ودراية الممولين الغربيين، وصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلا عن تشجيع حكومات الدول المدينة والمؤسسات التمويلية الدولية صناعة السلع الكمالية، على حساب السلع الشعبية، وإنتاج الحبوب، وبالتالي ترسيخ نمط الاستهلاك الترفي، وزيادة الميل للاستهلاك على حساب الميل للادخار[40].
2. **عدم وجود سياسة سليمة للاقتراض الخارجي** يعد من الأسباب الرئيسة، فحينما لجأت الأقطار العربية إلى التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة لم ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض، ويعد الإفراط في الاستهلاك سبباً آخر ، حيث سجلت الأقطار العربية عجوزات هائلة ومتتالية في موازناتها من اجل تنفيذ خطط تنموية، مما أدى إلى استثمار مبالغ طائلة في مشاريع القطاع العام، والذي يحظى بالنصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات المحلية، وقد اعتمدت هذه الأقطار على سياسات تنموية تقود إلى مزيد من التبعية[41]. فعندما تم اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشاريع ضخمة يتم من طريقها سداد مثل هذه القروض إلا إنه مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية فشلت معظم هذه المشاريع لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق. ويعتبر سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها ما بين السياسات الاشتراكية والرأسمالية أحد من أهم أسباب فشل كثير من المشروعات التنموية[42].
3. **زيادة عدد السكان وانخفاض الميل للادخار:** تعد الزيادة السكانية وانخفاض الميل للادخار من الخواص الملازمة للمجتمعات النامية و لهما دور كبير في زيادة المديونية الخارجية، إذ يبلغ معدل النمو السكاني في البلدان النامية أربعة أضعاف نموه في البلدان الصناعية المتقدمة [43]، وتعاني اغلب الدول العربية من زيادة السكان إذ تتركز هذه الزيادة المستمرة من السكان في المناطق الريفية التي تزاول النشاط الزراعي و بسبب الزيادة وشيوع الانماط الاستهلاكية غير الرشيدة، سوف يؤدي الى زيادة الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى فتح الابواب على مصراعيها امام الاستدانة الخارجية[44].
4. **غياب التخطيط:** لم تكن هنالك اية خطة تتضمن المدة الزمنية اللازمة لانتقال الاقتصاد من مرحلة التمويل الخارجي الى مرحلة التمويل المحلي للمشاريع والاستثمارات ، وحتى في حالة وجود تخطيط فيلاحظ تعثر في تنفيذ الخطط بسبب نقص الخبرة والمعرفة

وعدم الكفاءة وغالبا ما تكون الخطط مستعارة من دول أخرى فتخلق صعوبة في انطباقها مع الظروف المحلية وانسجامها معه[45].و ضعف الاجهزة المصرفية الوطنية وقلة عددها وصغر حجمها، مع شحة في عدد الشركات المساهمة وضعف إمكاناتها المالية، مع انعدام وتخلف الأسواق المالية والنقدية والانظمة الضريبية.[46]

5. **سوء إدارة القرض الخارجي:** لا يمكن وصف عملية الاقتراض مشكلة لكن التبذير وسوء استخدام الاموال المقترضة هما المشكلة، وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة ومتوازنة من البلد المدين تعمل على جعل عملية الاقتراض أمرا مقبولا من خلال الاستثمار في المشاريع المنتجة والنافعة، و عليه فان التسيير السيء للديون الخارجية في معظم الدول المدينة أدى إلى زيادة تأزم وضع الديون الخارجية لهذه البلدان[47] .

6. **الإنفاق العسكري على حساب التنمية :** لقد امتص الإنفاق العسكري جزءاً كبيراً من ميزانيات جميع البلدان المدينةً ، الأمر الذي ترك ثغرات في تلك الميزانيات كان لابد من تمويلها باالقروض الخارجية ، وذلك لحماية مصالحهما الذاتية الاستراتيجية ، وتمويل صفقات السلاح، ويعد هذا الميدان على جانب كبير من الاهمية اذ ان بعض القروض الخارجية توجه لشراء الاسلحة والمعدات القتالية الاخرى[48]. و ان تشجيع الدول المانحة للكيانات السياسية في البلدان النامية على التوسع غير الطبيعي وغير المبرر في الإنفاق على الأسلحة والمعدات العسكرية التقليدية [49].

المطلب الثاني الاسباب الخارجية للجوء الدول النامية الى القروض الخارجية وراي صندوق النقد الدولي

اتبعت معظم الدول النامية سياسات تنموية ، حيث ان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب الاستثمار وما يشمله من الآلات ومعدات استثمارية ، واستمرار عملية التنمية الاقتصادية تتطلب المزيد من الاستثمار مما اضطرت الى الاعتماد على الاقتراض الخارجي[50]، والميل إلى الاستثمار من أجل التنمية الذي يتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع[51]. فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة[52]، وسوف نتناول هذا المطب في فرعين نبحث في الأول الاسباب الخارجية

لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية وفي الثاني راي صندوق النقد الدولي في هذ الأسباب.

الفرع الأول: الاسباب الخارجية لجوء الدول النامية الى القروض الخارجية

يمكن بيان الاسباب الخارجية للجوء الى القروض الخارجية كما يلي :

1. انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الخام والسلع الاولية في الاسواق العالمية، و إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة بلدان العالم الثالث.
2. تدهور نسب التبادل التجاري للبلدان النامية بسبب انخفاض اسعار صادراتها وارتفاع اسعار إستيراداتها ومن ثم انخفاض الاحتياطيات من العملات الاجنبية، إذ اصبح من المتعذر عليها خدمة ديونها[53].و انخفاض حصيلة الصادرات بسبب اعتمادها على سلعة أو سلعتين من المواد الاولية خصوصا المواد النفطية التي تكون العوائد المستحصلة منها عرضة للتقلبات الدورية، وبسبب هذا التركيز يصبح من الصعوبة التحول إلى الصادرات الأخرى وبذلك تنخفض حصيلة النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار المحلي [54]
3. اشتراط المؤسسات التمويلية الدولية قيام البلدان المدينة باتخاذ اجراءات وسياسات اقتصادية (اصلاحات اقتصادية) وواقع هذه الاجراءات لم تلقَ استجابة من قبل العديد من الدول النامية وتُفسر بانها تمثل تدخلاً في السيادة الوطنية.
4. سياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة، الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري، تكاثر المشروعات وتعدد المانحين[55]
5. انخفاض مستوى الاستثمار العالمي من جهة وتراكم السيولة المالية لدى المصارف العالمية أدت الى توافر سيولة مالية كبيرة يقابلها شحة كبيرة لدى البلدان النامية بسبب الصعوبات الاقتصادية الدولية، ولتنفيذ برامج التنمية كان لابد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي. ،وتوسع في الإقراض الدولي لاسيما البنوك التجارية الدولية هي الفوائض النفطية للدول المصدرة للنفط، التي أخذت تشق طريقها في ظل محدودية طاقاتها الاستيعابية إلى أسواق النقد الدولية، حيث تبنت تلك البنوك التجارية الدولية وبتشجيع من حكوماتها ما يعرف بإعادة تدوير الفوائض النفطية، واستخدامها في إقراض الدول النامية ، وهذا مما يعني أن جزءا من

الاقتراض الخارجي الذي حصلت عليه الدول العربية المدينة هي أصلا أموال عربية – بترو دولارات – قدمت بطرف ثالث بتكلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية باهظة

6. بسبب انخفاض المساعدات والمعونات الرسمية من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية
7. أزمة الكساد التضخمي: تؤدي أزمة الكساد التضخمي دورا كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية [56] ، و نظرا لاندماج معظم الدول النامة في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعة العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان. ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي[57]
8. التبادل اللامتكافئ و تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية تخصصت الدول النامية في قطاعات إنتاجية أو صناعية غير رائدة و اقل مردودية معتمدة على تكنولوجيا ضعيفة، كما تخصصت أيضا في تصدير مواد أولية بأسعار لا تتحكم فيها و إنما يتحكم في سعرها العرض و الطلب عليهما في السوق في حين أن الدول المتقدمة تخصصت في قطاعات استراتيجية صناعية و زراعية ذات تكنولوجيا متطورة بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة لزيادة أسعار الواردات بمعدل اكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات إلى تفاقم العجز الخارجي و اللجوء إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض . فحصيلة صادرات الدول النامية تتميز بالتذبذب و ترتبط بظروف الاقتصاد العالمي و تميل أسعارها إلى الانخفاض في المدى الطويل ، أما الواردات فإنها تتميز بكونها سلعا مصنعة و مواد غذائية تميل أسعارها إلى الارتفاع .
9. تدهور نسب التبادل التجاري الدولي :ادى انخفاض اسعار المواد الاولية الخام المصدرة الى تدهور شروط التبادل التجاري لتلك الدول، مما احدث عجزا في ميزان المدفوعات . ان اعتماد الدول النامية على تصدير سلعة واحدة او سلعتين قد اثر وبشكل كبير على معدلات التنمية الاقتصادية لأن انخفاض أسعار تلك السلع في الاسواق العالمية سوف يؤدي الى انخفاض في قيمة صادراتها، ومن ثم انخفاض ايراداتها من العملات الاجنبية الصعبة التي تحصل عليها وسوف يؤدي ذلك الى لجوء تلك الدول الى القروض الخارجية لتمويل العجز الحاصل في العملات الصعبة[58].

الفرع الثاني راي صندوق النقد الدولي في اسباب للجوء الدول النامية الى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

القروض الخارجية :

ان موقف صندوق النقد الدولي من تفسير أسباب المديونية، فيرى إن سبب المديونية الخارجية للبلدان النامية هي الإفراط في الطلب الناجم عن سوء السياسة الاقتصادية والمسبب بأختلال داخلي يقود إلى التضخم في ظل طلب يفوق العرض واختلال خارجي يقود إلى عجز تجاري في ظل استيرادات تفوق الصادرات، وتتم المعالجة عن طريق الاقتراض الخارجي.

ويرى الصندوق إن الاقتراض لا يعد حلا بل هو تأجيل للمشكلة أما الحل فيكون بأتباع حزمة من إجراءات التكييف وهذه الحزمة كفيلة بعودة التوازن الداخلي والذي يمثل الشرط الضروري لتحقيق التوازن الخارجي ، والشروط أو الحزمة من الإجراءات التي يتعين على البلد المدين تطبيقها، قسم منها يتعلق بالتجارة الخارجية كتخفيض قيمة العملة وإلغاء الرقابة على الصرف وقسم يتعلق بالأنفاق العام كتقليص الإنفاق وإلغاء الدعم ورفع أسعار الخدمات ومواد الطاقة ورفع الضرائب والفائدة وقسم يتعلق بالسياسة الاستثمارية كالخصخصة والاستثمار الأجنبي ، وهناك تيار يمثله البنك الدولي يرى ان ازمة الديون الخارجية تأتي من الإفراط في الطلب الكلي، وذلك بسبب سياسات اقتصادية خاطئة تؤدي إلى ظهور اختلال داخلي وخارجي في سياسات هذه الدول، وفي هذه الحالة أن الاقراض الخارجي لن يحل الأزمة، ولكن الحل يكمن في القضاء على الاختلال المزمن في مثل هذه الاقتصاديات النامية[59].

وكلما تحسنت العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي كلما زادت قدرة الدولة في الحصول على القروض الخارجية بصفة عامة وكلما زادت مقدرتها أيضاً على سداد الأقساط والفوائد والعكس صحيح فالعلاقات السياسية القوية بين البلد والعالم الخارجي تسمح بما يلي :

أولاً :- بإعطاء ميزات تفضيلية لصادرات هذا البلد ومن ثم زيادة صادراته وبالتالي يمكنه من زيادة مقدرته على سداد الأقساط والفوائد .

ثانيا:- إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السداد وفوائد القرض هذا فضلاً عن أن العلاقات السياسية القوية تسمح بتقديم المنح والإعانات للدولة المقترضة كما تسمح لها أيضاً بجدولة قروضها بشروط ميسرة [60]

الخاتمة

أولا: الاستنتاجات

1. ان تزايد ديون البلدان النامية، ارتبط في اتجاه معظمها في الاعتماد على الديون كأستراتيجية من اجل زيادة الاستثمار والنمو. ومن ثم ارتباط هذا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي على

الخارج في ظل الاتجاه نحو العولمة ، مع تراخي الزيادة في صادرات البلدان النامية وحصيلتها وتزايد حاجتها للاستيراد وتدهور معدلات التبادل الدولي ، والتضخم المستورد، وأعباء خدمة الديون وكيفية استخدامها وسياسات تعبئة الموارد المحلية.

2. أن طبيعة الهيكل الاقتصادي في الدول النامية يعاني من مشاكل كبيرة، وهذه المشاكل انعكست في القنوات الأساسية التي ترفد الاقتصاد بمصادر رؤوس الأموال اللازمة لدعم وتمويل التنمية الاقتصادية ، فضعف الادخار المحلي وتدني مستوى القطاع المالي، وعدم قدرة الحكومات في هذه الدول تطوير مصادر الادخارات المحلية الإجبارية والاختيارية، فضلاً عن الاختلال في بنية الهيكل الإنتاجي الذي يقتصر على تصدير الخامات والمواد الأولية ، جعل حكومات هذه الدول أمام عجز تمويلي كبير، وبالتالي أخذت تفكر في البحث لإيجاد مصادر لتمويل مشاريعها التنموية، وليساهم ذلك في سد الفجوة بين ما حققت هذه الدول من موارد مالية من خلال الموارد المحلية وصادراتها، وبين الحجم اللازم من المشاريع والاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

3. القرض مصدر تلجأ اليه الدولة عندما تعجز مواردها الاخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها او الاستثمارية وبخاصة عندما تصل الضرائب الى حدها الاقصى او لمعالجة وضع اقتصادي معين كحالة التضخم وكذلك عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين بها. ومع ذلك فان اللجوء إلى الإقراض لدوافع سياسية وتكنولوجية أثرت على استقلالية قراراته الاقتصادية وتحميل الأجيال اللاحقة أعباء هذه القروض رغم جدولة بعضها وشطب البعض الآخر، و كان لشروط الاقتراض اثر في الحد من تحقيق نتائج ايجابية منها.

4. يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه وذلك لحاجة البلدان الاقل نمواً الى مصادر رأسمالية اجنبية في أدراك التنمية، بعيداً عن الشك والتخوين الذي شهدته هذه البلدان من ازاء موقفها من التمويل الاجنبي والذي كانت تنظر له هذه البلدان بعين الريبة على انه خديعة البلدان المتقدمة لإبقائها بلداناً تابعة ومستغلة .

ثانيا: المقترحات

1. يجب على الدول النامية سن قوانين تشجع على جذب المزيد من أموال المستثمرين، من

خلال الضمانات والحوافز التي تتضمنها تلك القوانين، وعمل خريطة استثمارية تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يساعد على نمو الصادرات ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

2. يجب أن تكون القروض الخارجية موجهة نحو الاستثمار أو الأنشطة التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي، والتوجه صوب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ضرورة ملحة تفرضها طبيعة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاديات الدول النامية ، و التوسع في سياسات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبء الديون الخارجية.
3. توجيه القروض للمنفعة المجتمعية من خلال مشاريع تنموية واستثمارية، وأيضا ضرورة الارتقاء بالخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية في الدول النامية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجانا، ويعد التمتع بها حقا شاملا من حقوق المواطنة.
4. ضرورة العمل على مواجهة الانخفاض في المدخرات المحلية على الأصعدة كافة، ابتداء بالقيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرة التمويل المحلي، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي عبر الزمن.

الهوامش

[1] القران الكريم، سورة البقرة، الآية (32)

[2] انظر هالة هاشم كاظم عبد ، انعكاس التمويل الخارجي لسياسات الاصلاح الاقتصادي لعينة مختارة مع الاشارة للعراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، في جامعة الكوفة ،2018 *ص12،13* وكذلك انظر د. سليمة طبايبية ومرابط بلال ، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من (١٩٧٠ ،٢٠١٤) ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام ٢٠١٨، ص5

[3] انظر فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006 ، ص17 وكذلك انظر د. سليمة طبايبية ومرابط بلال ، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائردراسة قياسية للفترة الممتدة من(١٩٧٠ ،٢٠١٤)، المصدر السابق ، ص10

[4] شيماء شنوف ، أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية ، مصدر سابق ، ص10

[5] انظر د. سليمة طبايبية و مرابط بلال ، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من(١٩٧٠ ،٢٠١٤) المصدر السابق ، ص5،6

[6] محمد عبد الزهرة عاتي ، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع

إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2010، ص6

[7] انظر زياد عزالدين طه طالب وعبير باسل سعد الله السلطان ، أثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (1994، 2014)، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (4) ، العدد (40) ، ٢٠١٧ ، ص 277

[8] انظر ضيدان طويرش هاشم المالكي ، مديونية العراق الخارجية الواقع والآثار للمدة (1980- 2006) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة ، والاقتصاد جامعة البصرة ، 2008 ، ص 7-8

[9] انظر حسين نمر شامخ الرفاعي _ أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005) رسالة ماجستير في الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، اربد، الأردن _ 2006 – ص 7 . وكذلك انظر نزهة بن عيسى - أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية - دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة (1970--2015) - ماجستير في المالية والبنوك - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر - 2017 - ص 36 وأيضا انظر د. بديع جميل القدر- القروض الأجنبية ودورها في التنمية – بحث منشور في مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم – العدد 31- السنة 2013- ص 4

[10] انظر هالة هاشم كاظم عبد -انعكاس التمويل الخارجي لسياسات الاصلاح الاقتصادي لعينة مختارة مع الاشارة للعراق مصدر سابق - ص15

[11] انظر حافظ عبد الأمير أمين - التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2013) - اطروحة - الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية 2017 - ص 53 -56 وكذلك انظر بن صابر فتيحة - المديونية الخارجية وأثرها على التنمية - أطروحة دكتوراه في الحقوق - كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة مستغانم - الجزائر- 2018 ص7

[12] انظر د علياء محمد عبد الجليل الغايش - أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٨) – بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون - العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني - ٢٠١٩م ص692-693 وكذلك انظر *صادق زوير لجلاج السعيدي* - تأثير تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصادات بعض دول الاسكوا للمدة (1990 - 2002) رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد -2005 ص6

[13] انظر أياد حماد عبد - أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها - بحث منشور في مجلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية و لإدارية -العدد الثاني – 2008 – ص3

[14] انظر د. محفوظ جبار وسامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العراق ، العدد 48 ، 2016 ، ص 123

[15]انظر أحمد عبد الموجود محمد فرغلى - المعالجة القانونية لإشكالية القانون الواجب التطبيق على منازعات عقود القروض الدولية بحث منشور في مجلة (المجلة القانونية) - الناشر جامعة القاهرة كلية الحقوق - فرع الخرطوم - المجلد 8، العدد 12- سنة 2020- ص 4159

[16]انظر أحمد عبد الموجود محمد فرغلى - المعالجة القانونية لإشكالية القانون الواجب التطبيق على منازعات عقود القروض الدولية - مصدر سابق - ص 4327

[17] انظر د. أحمد خلف حسين الدخيل: المالية العامة من منظور قانوني، ط 1، مطبعة جامعة تكريت، تكريت،٢٠١٣ - ص 180

[18] انظر مصطفى حيدر طاهر القاضي - فاعلية وسائل تمويل التنمية في الدول النامية مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة – 2018 _ص 45-46 و كذلك انظر علي سلمان مال الله حسين دور سعر الفائدة و سعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية - مصر واليابان - حالة دراسية للمدة (1990 -2005) رسالة ماجستير- كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 – ص86-87.

[19] انظر همام وائل محمد ابو شعبان - أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية – رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة - 2016م ص 39

[20] انظر د. قبس حسن عواد البدراني - الاقتراض العام الخارجي وشروط مؤسسات التمويل الدولية – بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١١)، العدد (4) ، السنة ٢٠٠٩ – ص 187

[21] انظر نمديل وحيد ، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر وتونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019، ص7-8 وكذلك انظر شيماء شنوف ، أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية ، مصدر سابق ، 2018 ص 11

[22] - انظر بديع جميل القدو ، القروض الأجنبية ودورها في التنمية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، كلية الرافدين الجامعة ، العدد 31 ، 2013 ، ص 5 .

[23] انظر رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي - تحليل الاستدامة المالية في دول نامية مختارة للمدة (1990- - 2016 مع إشارة خاصة للعراق - الدكتوراه في الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة - 2020م – ص19-22)

[24] مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة - 2015 م- ص 45

[25]. أياد حماد عبد - أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها – مصدر سابق ص1 وكذلك

انظر فاطمة ابراهيم خلف الجبوري - أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) للمدة 1970-2003-اطروحة الدكتوراه فلسفة في علم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل -2006م - ص44-46

[26] نعمان عباس ندا الحياني _ فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة (1980- 2000) - أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية. - حزيران2005م ص28

[27] احمد عباس عبدالله المحمدي واقع المديونية العربية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة – رسالة ماجستير في الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار ص53-57

[28] عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني - الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961 - 2002- مصدر سابق – ص 162-167

[29] مهند حميد مجيد الربيعي العلاقة بين التمويل الدولي ومستقبل التنمية في العراق: دراسة تحليلية - اطروحة دكتوراه - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ص3-5 2007

[30] احمد عباس عبدالله المحمدي واقع المديونية العربية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة – مصدر سابق ص53-57 وكذلك انظر رائد سامي عباس العبيدي - أثر الديون الخارجية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة(ماليزيا واليمن) - كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، - أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية /العلاقات الاقتصادية الدولية - 2016م - ص33-42

[31] نعمان عباس ندا الحياني - فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة (1980- 2000) مصدر سابق - ص84-86)

[32] رائد سامي عباس العبيدي - أثر الديون الخارجية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة(ماليزيا واليمن) مصدر سابق - 2016م - ص33-42 وكذلك انظر د. محمد ابراهيم مقداد و مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – بحث منشور في - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد 8 العدد 16 - السنة 2016/ – ص 227-229

[33] داليا عبد السلام عبد الواحد العزاوي - الديون والتعويضات ودورها في إعاقة فرص التنمية في العراق للمدة (1990 – 2008) - كلية العلوم السياسية رسالة الماجستير في العلوم السياسية /العلاقات الاقتصادية الدولية - 2011م ص18-27

[34] حسين نمر شامخ الرفاعي - أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005) مصدر سابق - ص 4 وكذلك انظر 0عفراء هادي سعيد- البنك المركزي والاقتراض الحكومي - اطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد - دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية2004 م - ص50- 67

[35] عباس ناصر علي حسين -آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات النقدية - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- 2018م ص8-11

[36] حافظ عبد الأمير أمين - التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2013) مصدر سابق ص 153

[37] عباس ناصر علي حسين -آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات النقدية - مصدر سابق – ص 32-33

[38] د قبس حسن عواد البدراني - الاقتراض العام الخارجي وشروط مؤسسات التمويل الدولية – مصدر سابق – ص 194

[39] زياد عزالدين طه طالب أثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (1994-2014) مصدر سابق ص 277-278

[40] عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني - الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961 - 2002- مصدر سابق –ص 162-167

[41] داليا عبد السلام عبد الواحد العزاوي - الديون والتعويضات ودورها في إعاقة فرص التنمية في العراق للمدة (1990 – 2008) مصدر سابق ص18-27

[42] الدكتورة علياء محمد عبد الجليل الغايش - أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٨) - مصدر سابق - ص693 - 698

[43] أياد كاظم حسون ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1985-2004) ، مصدر سابق ص 10-13

[44] احمد عباس عبدالله المحمدي واقع المديونية العربية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة - مصدر سابق - ص53-57 وكذلك انظر نعمان عباس ندا الحياني - فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمـــــدة (1980- 2000) مصدر سابق ص84- 86

[45] أياد كاظم حسون ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1985-2004)، مصدر سابق- ص 10-13

[46] مهند حميد مجيد الربيعي العلاقة بين التمويل الدولي ومستقبل التنمية في العراق: دراسة تحليلية - مصدر سابق ص3-5 2007

[47] د. محمد ابراهيم مقداد و مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – مصدر سابق – ص 228

[48] أياد كاظم حسون ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1985-2004)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية إلادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ،سنة 2007 ص -10

[49] عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني - الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961 - 2002- كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل أطروحة الدكتوراه فلسفة في اختصاص العلوم الاقتصادية - 2005م –ص 162-167

[50] نعمان عباس ندا الحياني - فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة (1980- 2000) مصدر سابق - ص84-86)

[51] . أياد حماد عبد - أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها – مصدر سابق - ص 10

[52] صادق زوير لجلاج السعيدي - تأثير تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصادات بعض دول الإسكوا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) – مصدر سابق - ص 6

[53] انظر عزيزي حليمة إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر(0 200-2016) - ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية - قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد دراية أدرار2018 - ص15

[54] انظر مهند حميد مجيد الربيعي العلاقة بين التمويل الدولي ومستقبل التنمية في العراق: مصدر سابق 2007- ص3-5

[55] داليا عبد السلام عبد الواحد العزاوي - الديون والتعويضات ودورها في إعاقة فرص التنمية في العراق للمدة (1990 – 2008) مصدر سابق ص18-27

[56] د. محمد ابراهيم مقداد و مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين مصدر سابق – ص 229

[57] مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – مصدر سابق - ص 43

[58] احمد عباس عبدالله المحمدي واقع المديونية العربية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة مصدر سابق - ص 58-60 وكذلك انظر- رائد سامي عباس العبيدي - أثر الديون الخارجية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة(ماليزيا واليمن) مصدر سابق - 2016م - ص33-42) وكذلك انظر د. محمد ابراهيم مقداد و مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – مصدر سابق – ص 229

[59] عزيزي حليمة إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (0 200-2016) - مصدر سابق - ص 11

[60] انظر باسم محمد تركي العواد - تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية -رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد - 2007 م - ص89-90

المصادر

القرآن الكريم

أولا : كتب القانون

- د. أحمد خلف حسين الدخيل: المالية العامة من منظور قانوني، ط 1، مطبعة جامعة تكريت، تكريت،٢٠١٣

ثانيا : البحوث والمقالات

1. أحمد عبد الموجود محمد فرغلى - المعالجة القانونية لإشكالية القانون الواجب التطبيق على منازعات عقود القروض الدولية بحث منشور في مجلة (المجلة القانونية) - الناشر جامعة القاهرة كلية الحقوق - فرع الخرطوم - المجلد 8، العدد 12- سنة 2020-
2. بديع جميل القدو ، القروض الأجنبية ودورها في التنمية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، كلية الرافدين الجامعة ، العدد 31 ، 2013
3. زياد عزالدين طه طالب وعبير باسل سعد الله السلطان ، أثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (1994، 2014)، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (4) ، العدد (40) ، ٢٠١٧
4. د. سليمة طبايبية ومرابط بلال ، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من (١٩٧٠، ٢٠١٤) ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام ٢٠١٨
5. د. علياء محمد عبد الجليل الغايش - أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٨) – بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون - العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني - ٢٠١٩م
6. د. قبس حسن عواد البدراني - الاقتراض العام الخارجي وشروط مؤسسات التمويل الدولية – بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١١)، العدد (4) ، السنة ٢٠٠٩ –
7. د. محفوظ جبار وسامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العراق ، العدد 48 ، 2016

8. د. محمد ابراهيم مقداد و مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – بحث منشور في - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد 8 العدد 16 - السنة /2016

ثالثا : الاطاريح الجامعية

1. احمد عباس عبدالله المحمدي واقع المديونية العربية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة – رسالة ماجستير في الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار
2. أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها - بحث منشور في مجلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية و لإدارية -العدد الثاني – 2008
3. أياد كاظم حسون ، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1985-2004)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية إلادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ،سنة 2007
4. باسم محمد تركي العواد - تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام مصر حالة دراسية -رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد - 2007 م -
5. بن صابر فتيحة - المديونية الخارجية وأثرها على التنمية - أطروحة دكتوراه في الحقوق - كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة مستغانم - الجزائر- 2018
6. حافظ عبد الأمير أمين - التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2013) - اطروحة - الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية 2017
7. حسين نمر شامخ الرفاعي _ أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005) رسالة ماجستير في الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، اربد، الأردن _ 2006
8. داليا عبد السلام عبد الواحد العزاوي - الديون والتعويضات ودورها في إعاقة فرص التنمية في العراق للمدة (1990 – 2008) - كلية العلوم السياسية رسالة الماجستير في العلوم السياسية /العلاقات الاقتصادية الدولية - 2011م
9. رائد سامي عباس العبيدي - أثر الديون الخارجية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة(ماليزيا واليمن) - كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، - أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية /العلاقات الاقتصادية الدولية - 2016م

10. رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي - تحليل الاستدامة المالية في دول نامية مختارة للمدة (1990- -2016 مع إشارة خاصة للعراق - الدكتوراه في الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة - 2020م
11. *صادق زوير لجلاج السعيدي* - تأثير تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصادات بعض دول الاسكوا للمدة (1990 - 2002) رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد -2005
12. ضيدان طويرش هاشم المالكي ، مديونية العراق الخارجية الواقع والآثار للمدة (1980-2006) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة ، والاقتصاد جامعة البصرة ، 2008
13. عباس ناصر علي حسين -آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات النقدية - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد- 2018م
14. عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني - الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961 -2002- كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل أطروحة الدكتوراه فلسفة في اختصاص العلوم الاقتصادية - 2005م
15. عزيزي حليمة إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر(0 200-2016) - ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية - قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أحمد دراية أدرار2018
16. عفراء هادي سعيد- البنك المركزي والاقتراض الحكومي - اطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد - دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية2004 م
17. علي سلمان مال الله حسين دور سعر الفائدة و سعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية - مصر واليابان - حالة دراسية للمدة (1990 -2005) رسالة ماجستير- كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008
18. فاطمة ابراهيم خلف الجبوري - أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) للمدة 1970-2003-اطروحة الدكتوراه فلسفة في علم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل -2006م
19. فضيلة جنوحات ، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006
20. مازن أحمد أبو حصيرة - الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين – رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة - 2015

21. محمد عبد الزهرة عاتي ، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2010،

22. مصطفى حيدر طاهر القاضي - فاعلية وسائل تمويل التنمية في الدول النامية مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة – 2018

23. مهند حميد مجيد الربيعي العلاقة بين التمويل الدولي ومستقبل التنمية في العراق: دراسة تحليلية - اطروحة دكتوراه - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين 2007

24. نزهة بن عيسى - أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية - دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة (1970--2015) - ماجستير في المالية والبنوك - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر - 2017 -

25. نعمان عباس ندا الحياني _ فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمـــــدة (1980- 2000) - أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية. - حزيران2005م

26. نمديل وحيد ، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر وتونس ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019،

27. هالة هاشم كاظم عبد ، انعكاس التمويل الخارجي لسياسات الاصلاح الاقتصادي لعينة مختارة مع الاشارة للعراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، في جامعة الكوفة ،2018

28. همام وائل محمد ابو شعبان - أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية – رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة - 2016م